

كوفيد-19 والحماية الإجتماعية في جنوب آسيا: حالة الهند 1

فابيانا باسيل وغابرييل سوير ، مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل

- دعم الدخل الإضافي المؤقت لكبار السن والأرامل والأشخاص ذوي الإعاقة المدرجين في البرنامج الوطني للمساعدة الإجتماعية؛
- مدفوعات حكومية بقيمة ثلاثة أشهر من مساهمات صندوق الإذخار للعاملين الذين يتقاضون أقل من 15000 روبية هندية شهرياً ويعملون في الشركات التي يقل عدد العاملين فيها عن 100 موظف ونقل فيها نسبة 90 في المائة من أجور الموظفين عن الحد الأدنى البالغ 15000 روبية هندية؛
- دعم مالي من أجل 23 مليون عامل بناء من صندوق عمال البناء والتشييد الذي تديره حكومات الولايات، مع مساعدة نقدية تُدفع لمرة واحدة تتراوح قيمتها بين 1000 إلى 5000 روبية هندية؛
- الإعلان عن إجراء توسيع نطاق التأمين الصحي للعاملين في مجال الرعاية الصحية
- السماح للعمال المسجلين في صندوق إذخار الموظفين بالوصول مقدماً إما إلى 75 في المائة من الرصيد الموجود لديهم في حساب التأمين الإجتماعي، أو ثلاثة أشهر من الراتب (أيهما أقل).

وبينما استجابت الحكومة للتحديات التي طرحها كوفيد-19 من خلال تدخلات مختلفة، يمكن أن تستفيد الهند من إتخاذ مزيد من الخطوات لضمان تغطية الحماية الإجتماعية الشاملة، بما في ذلك "الوسط المفقود". وتشمل إستراتيجيات السياسة المحتملة تنفيذ إعانة الطفل الشاملة، والتي من شأنها ضمان قدرة جميع الأسر التي لديها أطفال على تلبية إحتياجاتها الأساسية، و / أو تغطية وكفاية أكبر لسكان الهند المنتمين إلى فئة كبار السن من خلال نظام معاشات الشيخوخة، بما في ذلك من خلال نظام معاشات إنديرا غاندي الوطني لكبار السن الحالي. ويجب دعم وتعزيز خطط التأمين الإجتماعي الحالية التي يديرها جهاز صندوق إذخار الموظفين من أجل توفير التأمين الإجتماعي للعاملين في أوقات الحاجة. علاوة على ذلك، لضمان تغطية أكبر للخدمات المستقبلية، يمكن توسيع البرامج الرئيسية مثل نظام التوزيع العام للسلع التموينية، وبرنامج المهاتما غاندي الوطني لضمان العمالة الريفية من أجل توفير الأمن لجميع المناطق والأسر في كل من الحضر والريف. أخيراً، هناك المزيد الذي يتعين القيام به للوصول إلى ودعم العاملين المهاجرين في الداخل الذين يعيشون إما بشكل مؤقت أو إلى أجل غير مسمى خارج ولاياتهم الأصلية وغالباً ما يفقدون الوصول إلى برامج الحماية الإجتماعية.

المرجع:

IPC-IG and UNICEF ROSA. 2020 (forthcoming). Socio-economic impacts of COVID-19, policy responses and the missing middle in South Asia. Research Report. Brasília: International Policy Centre for Inclusive Growth.

ملحوظة:

- يعرب المؤلفان عن إمتنانهما للدعم والتعليقات التي تلقياها من ميساكي أساكادا أويدا وأنتارا لاهيري (مكتب اليونيسف القطري في الهند). ويمكن العثور على المراجع الكاملة للبيانات المذكورة هنا في التقرير الكامل (IPC-IG and UNICEF ROSA 2020).

تشكل جائحة كوفيد-19 تحدياً غير مسبوق لأنظمة الحماية الإجتماعية للدول في جميع أنحاء العالم. ويتعرض العاملون في القطاع غير الرسمي للخطر بشكل خاص، لأنهم غالباً ما يمثلون "الوسط المفقود"، الذين لا تغطيه المساعدة الإجتماعية ولا التأمين الإجتماعي. وفي موجز سياسات أخير، قام مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل والمكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة لجنوب آسيا (IPC-IG and UNICEF ROSA 2020) بتحليل التداعيات الاقتصادية للآزمة وتدابير السياسة المتخذة في ثمانية من دول جنوب آسيا، والدعوة إلى إدراج "الوسط المفقود" في الحماية الإجتماعية السائدة. ويلخص هذا العدد من رسالة قصيرة نتائج دراسة حالة الهند.

الهند هي الدولة التي لديها أكثر حالات الإصابة المؤكدة بفيروس كوفيد-19 في المنطقة، مع زيادة كبيرة في عدد الحالات خلال النصف الثاني من شهر يونيو، بعد رفع الإغلاق الوطني الذي فُرض لأول مرة في 24 مارس. إن قدرة الرعاية الصحية على التعامل مع هذه الزيادة مدعاة للقلق، حيث لا يوجد سوى 2.3 سرير لكل 100,000 شخص في وحدات الرعاية الحرجة.

إضافة إلى الضغط على قطاع الصحة، تعاني الهند أيضاً من الآثار الإجتماعية والإقتصادية الناجمة عن الجائحة. ومن المتوقع أن ينكمش الإقتصاد بنسبة 3.2 في المائة في السنة المالية 2020-2021، وهو أقل 9 نقاط مئوية عن تقديرات يناير 2020. علاوة على ذلك، توقع المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء في أبريل زيادة بنسبة 13 في المائة في الفقر المدقع (أي 30 مليون شخص)، في حين توقع البنك الدولي في يونيو أن يتردى ما بين 28 مليون و 36 مليون شخص إلى ما دون خط الفقر المدقع (1.90 دولاراً أمريكياً في اليوم وفقاً لتعادل القوة الشرائية لعام 2011). بالإضافة إلى ذلك، يعتبر 410 مليون من بين نحو 420 مليون عامل في القطاع غير الرسمي في الهند متأثرين بشدة بكوفيد-19.

وإلى جانب السياسات المالية والنقدية الكلية، أعلنت حكومة الهند عن خطة رئيس الوزراء لرعاية الفقراء - وهي حزمة إغاثة بقيمة 1.70 تريليون روبية هندية لتقديم الدعم للفقراء والضعفاء وضمان تلبية إحتياجاتهم الأساسية. تتضمن الحزمة كلاً من تنفيذ تدخلات الحماية الإجتماعية الجديدة وتعديل المنافع الموجودة مسبقاً. وتشمل هذه المبادرات:

- كل من مدفوعات المنافع المتوقعة، وزيادة عليها 2000 روبية هندية للمستفيدين من صندوق رئيس الوزراء لدعم المزارعين - وهو مخطط تحويلات نقدية تكميلي لدخول المزارعين ودعم النفقات المتعلقة بالزراعة؛
- زيادة قدرها 20 روبية هندية في الأجور اليومية للعامل المسجلين بموجب قانون المهاتما غاندي الوطني لضمان العمالة الريفية، وهو برنامج أشغال عامة رائد، وهذا يمثل ما يصل إلى 2000 روبية هندية لكل عامل سنوياً؛
- توسيع نظام التوزيع العام للسلع التموينية للتخفيف من آثار كوفيد-19، مع تلقي المستفيدين من مخطط الحبوب المستهدف بأسعار مخفضة جداً - وهو برنامج يوفر الحبوب الغذائية بأسعار مدعومة بشكل كبير - أغذية مجانية وإعانات غذائية إضافية للتخفيف من إنعدام الأمن الغذائي أثناء الجائحة؛